

بسم الله الرحمن الرحيم
قانون المال الضائع والمتروك لسنة ١٩٠٥
ترتيب المواد

المادة :

- ١- اسم القانون .
- ٢- الاحتفاظ بسجل المال الضائع والمتروك في نقطة الشرطة .
- ٣- البيع .
- ٤- مكافأة الشخص الذي يعثر على مال ضائع أو متروك .
- ٥- التصرف في عائد البيع .
- ٦- السجلات التي يجب أن تحتفظ بها هيئة سكك حديد السودان .
- ٧- تصرف هيئة سكك حديد السودان في المال .
- ٨- التزام المالك بمصروفات الحفظ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون المال الضائع والمتروك لسنة ١٩٠٥

(١٩٠٥/٣/١)

- ١- اسم القانون .
يسمى هذا القانون ، " قانون المال الضائع والمتروك لسنة ١٩٠٥ " .
- ٢- الاحتفاظ بسجل المال الضائع والمتروك في نقطة الشرطة .
تحتفظ كل نقطة شرطة بسجل خاص بما تعثر عليه الشرطة أو أي موظف آخر ، أو يسلم إلى أيهما ، من الأموال الضائعة والمتروكة وتعلق قائمة بهذه الأموال في مكان ظاهر خارج نقطة الشرطة .
- ٣- البيع .
إذا لم يطالب بهذا المال خلال واحد وعشرين يوماً إن كان حيواناً أو خلال سنة في الأحوال الأخرى جاز بيعه بالمزاد العلني وإضافة عائد البيع إلى حساب الحكومة ، أما الأموال القابلة للتلف فيجوز بيعها في زمن أقل وفقاً لتقدير الضابط المسئول عن نقطة الشرطة .
- ٤- مكافأة الشخص الذي يعثر على مال ضائع أو متروك .
أي شخص يعثر على مال ضائع أو متروك غير الحيوان ويسلمه للشرطة يكون مستحقاً لعشر قيمته أو عشر عائد بيعه على سبيل المكافأة ، فإذا طلب المالك لذلك المال رده إليه وجب عليه دفع هذه المكافأة وفقاً لتقييم ذلك المال الذي يقوم به وكيل نيابة أو قاضٍ وذلك بالإضافة إلى أية مصروفات أنفقت فيما يختص بذلك المال ^١ .
- ٥- التصرف في عائد البيع .
للمالك الحق في استلام عائد بيع المال بعد خصم المصروفات التي أنفقتها السلطات ومكافأة الشخص الذي عثر على المال إذا طلب المالك ذلك خلال سنتين من تاريخ دخول ذلك المال في حيازة السلطات وبعد مضي هذه المدة يكون عائد البيع ملكاً للحكومة .

^١ - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

- ٦- السجلات التي يجب أن تحتفظ بها هيئة سكك حديد السودان .
- تحتفظ هيئة سكك حديد السودان بسجل أو سجلات مماثلة خاصة بكل ما في حيازتها من الأموال الضائعة أو المتروكة والتي يعثر عليها في أي قطار أو محطة أو فناء مسور أو مبنى تابع للهيئة المذكورة .
- ٧- تصرف هيئة سكك حديد السودان في المال .
- أي مال ضائع أو متروك وكذلك أي مال في حيازة هيئة سكك حديد السودان تعذر العثور على صاحبه أو المرسل إليه أو في حالة أي حيوان أو مال قابل للتلف يتخلف صاحبه أو المرسل إليه عن استلامه خلال سبعة أيام من تسلمه إخطاراً بوصوله فإنه يجوز بيعه وإضافة عائد البيع إلى حساب الهيئة بعد مضي المدد الآتية :
- (أ) في حالة البضائع القابلة للتلف ، بعد المدة التي تقررها جهة الإختصاص في الهيئة المذكورة ، مراعية في ذلك حالة تلك البضائع ،
- (ب) في حالة الحيوان ، بعد عشرة أيام ، من استلام الإخطار سالف الذكر ،
- (ج) في حالة الأموال الأخرى ، بعد ستة أشهر ، من تاريخ دخولها في حيازة الهيئة أو من الوقت الذي تصير فيه جاهزة للتسليم إلى المرسل إليه بحسب الحال :
- على أنه يكون لأصحاب الحيوانات أو الأموال القابلة للتلف التي بيعت الحق في استلام عائد البيع بعد خصم المصروفات التي أنفقت ، متى تقدموا بطلب بذلك ، خلال ستة أشهر من تاريخ دخول تلك الحيوانات أو الأموال في حيازة الهيئة .
- ٨- التزام المالك بمصروفات الحفظ .
- يكون المالك الذي يطالب باسترداد أي مال مما ذكر في المادة ٧ ملزماً بأن يدفع للهيئة تلك المصروفات - إن وجدت - التي أنفقتها في سبيل حفظ ذلك المال والعناية به .

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون تحديد الأراضي ومسحها لسنة ١٩٠٥

ترتيب المواد

المادة :

- ١- اسم القانون .
- ٢- سلطة تحديد الأراضي أو مسحها .
- ٣- السلطات العامة لموظف الهيئة العامة للمساحة .
- ٤- سلطة موظف المساحة في استدعاء أشخاص لإعطاء معلومات .
- ٥- جواز تكليف الملاك والحائزين بتحديد أراضيهم .
- ٦- مسؤولية الجمهور عن إطاعة الأوامر .
- ٧- صيانة علامات الأرض .
- ٨- جواز ترك علامات الأرض في عهدة المالك .
- ٩- صيانة وإصلاح علامات الأرض وعلامات الحدود .
- ١٠- واجبات الإداريين الشعبيين فيما يتعلق بعلامات الأرض .
- ١١- عقوبات تشويهه أو إزالة .. إلخ علامات الأرض .
- ١٢- المحكمة المختصة بنظر المخالفات .

الجدول

- الجدول (أ) إعلان بالحضور لتقديم معلومات .
- الجدول (ب) إعلان بالحضور للمساعدة في التحديد .
- الجدول (ج) إعلان بصيانة علامات الحدود .

بسم الله الرحمن الرحيم
قانون تحديد الأراضي ومسحها لسنة ١٩٠٥
(١٩٠٥/٨/٢٤)

- ١- إسم القانون — يسمى هذا القانون " قانون تحديد الأراضي ومسحها لسنة ١٩٠٥ " .
- ٢- سلطة تحديد الأراضي — يجوز لوالي الولاية المعني أو من يفوضه أو مدير الهيئة العامة للمساحة أو لأي موظف يخوله أي قانون أن يفوض بمقتضى وثيقة مكتوبة وموقعة منه أي موظف حكومة لتحديد أو مسح أية أراضٍ موضحة في تلك الوثيقة^١ .
- ٣- السلطات العامة لموظف — (١) يجوز لأي موظف مفوض لتحديد أو مسح أية أراضٍ أن يدخل في أي وقت مناسب في أية أراضٍ مطلوب منه أن يحددها أو يمسخها وفي أية أراضٍ مجاورة لها وأن يستفسر ويضع أي حجز أو قائمة أو عمود أو علامة حدود أو علامة مساحة أخرى في الأرض أو عليها ويجوز له كذلك أن يدخل في أية أرض لغرض وضع هذه الأشياء وله أن يقطع ويزيل أية أخشاب أو نباتات أخرى قد تعوق أي خط مساحة على أنه يجب دائماً أن يكون الضرر الذي يصيب الأرض أو أي أموال عليها قليلاً بقدر الإمكان .
- (٢) يقوم الموظف الذي يتولى تحديد الأرض أو مسحها في الحال بتقدير قيمة أي ضرر حدث ويدفع أو يعرض على مالكيها المبلغ الذي قدره .

^١ — قانون التعديلات المترتبة على اصدار قوانين الحكم اللامركزي لسنة ١٩٨٢ ، قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ ،
قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .
^٢ — قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

(٣) يفصل وإلي الولاية المعني أو من يفوضه في أي نزاع ينشأ بشأن كفاية المبلغ الذي دفع أو عرض ، على أنه لا يجوز منح أي تعويض إلى مالك أو حائز أي أرض عن الضرر الذي حدث على وجه معقول خلال عملية تعيين حدود الأرض التي يحوزها أو يملكها .

سلطة موظف الهيئة العامة للمساحة في استدعاء أشخاص لإعطاء معلومات.^٣ —٤

يجوز لأي موظف مفوض لتحديد أو مسح أية أرض أن يأمر أي شخص حائز أو أشخاص حائزين يكون له أو لهم مصلحة في تلك الأرض أو أي أرض متاخمة لها أو أي شخص مستخدم فيها أو فيما يختص بها أو أي شخص يمكن أن يعطي معلومات تتعلق بحدودها أو أي شخص توجد أو يعتقد بأنه توجد في حيازته أو تحت سلطته أية وثيقة تتعلق بتلك الحدود أن :^٤

- (أ) يحضر أمامه في زمان ومكان محددين ،
(ب) يعين حدود الأرض ،
(ج) يعطي أية معلومات مطلوبة لغرض التحديد أو المسح ،
(د) يقدم أية وثيقة تحت سلطته أو في حيازته تتعلق بهذه الحدود .

ويجوز أن يكون هذا الأمر في الشكل الوارد في الجدول (أ) .

جواز تكليف الملاك والحائزين بتحديد أراضيهم . —٥ (١) يجوز لأي موظف مفوض لتحديد أو مسح أية أرض أن يأمر حائزها أو مالكها خلال وقت معقول يحدده ذلك الموظف أن :

^٣ — قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

^٤ — القانون نفسه .

(أ) يحدد أرضه ولأغراض ذلك التحديد أن يضع من الحجارة أو الأعمدة أو القوائم أو علامات الحدود أو علامات الأراضي حسبما يوجه به ذلك الموظف ،

(ب) يوضح أي حد أو خط آخر يكون توضيحه مهماً لغرض تحديد أرضه ،

(ج) يوفر اليد العاملة أو يساعد بطريقة أخرى في تحديد أرضه .

ويجوز أن يكون هذا الأمر في الشكل الوارد في الجدول (ب) .

(٢) إذا لم تحدد الأراضي خلال المدة وبالطريقة التي أمر بها الموظف المذكور فيجوز لذلك الموظف بعد الاستفسار اللازم أن يعين حدود الأرض وإذا لم تكن قد وضعت عليها علامات حدود من نوع مناسب يجوز له أن يأمر بوضعها ويجوز له أن يوضح أي حدود أو خطوط أخرى يكون توضيحها مناسباً لغرض ذلك التحديد .

(٣) كل المصاريف التي أنفقت بمقتضى أحكام البند (٢) يجوز أن يقدرها ذلك الموظف ويجوز أن يسترد تلك المصاريف من المالك أو الحائز بذات طريقة متأخرات ضريبة الأرض بعد تقديم طلب إلى محكمة قاض جزئى من الدرجة الثانية أو إلى أية محكمة ذات إختصاص أعلى .

(١) مسئولية الجمهور عن ٦- إطاعة الأوامر .
كل شخص استدعى ليقوم بأى من الأمور المذكورة في المادتين ٤ وه يكون مسئولاً قانوناً ، بقدر ما يستطيع القيام به ، عن أي من تلك الأمور التي يجوز أن يستدعى للقيام بها .

(٢) يجوز أن يوجه الإخطار لاستدعاء أي شخص للقيام بأى أمر من الأمور المذكورة في المادتين ٤ وه إلى ذلك

الشخص بمفرده أو بالمشاركة مع أشخاص آخرين ويعتبر ذلك الإعلان ، ما لم يظهر خلاف ذلك ، قد أبلغ إليه إذا سلم إلى الإدارى الشعبى في المنطقة التي تقع فيها الأرض المذكورة .^٥

٧- صيانة علامات الأرض .
يكون كل مالك أو حائز أية أرض حددت رسمياً مسئولاً عن حفظ وصيانة علامات حدود تلك الأرض بحالة جيدة وعن استبدال أية علامة تحطم أو تزال .

٨- جواز ترك علامات الأرض في عهدة المالك .
يجوز لوالى الولاية المعنى أو من يفوضه في أي وقت أن يحدد بأمر مكتوب أياً من الملاك الملاصقين ليعهد إليه بحفظ أو صيانة أية علامات أرض أو علامات حدود .

ويجوز أن يكون هذا الأمر في الشكل الوارد في الجدول (ج) .^٦

٩- صيانة وإصلاح علامات الأرض وعلامات الحدود .
يجوز لأى قاض متى ما علم بأن أية علامة أرض أو علامة حدود داخل النطاق المحلى لاختصاصه أصبحت في حالة سيئة أو أصابها تلف أو حطمت أو أزيلت أن يأمر أي شخص ملزم قانوناً بصيانة هذه العلامة أن يصلحها أو يستبدلها خلال فترة يحددها وكل شخص لا ينفذ هذا الأمر يجوز عند إدانته الحكم عليه بالغرامة التي تحددها المحكمة كما يجوز لهذا القاضى أن يأمر بنفسه بإصلاح أو استبدال تلك العلامة ويجوز له أن يسترد التكاليف من أي شخص ملزم بصيانة تلك العلامة بذات الطريقة كما لو كانت تلك التكاليف غرامة فرضتها محكمة جنائية .^٧

١٠- واجبات الإداريين الشعبيين فيما يتعلق بعلامات الأرض .
يجب على كل إدارى شعبى أن يمنع إتلاف أو تحطيم أو إزالة أي من علامات الأرض أو علامات الحدود أو علامات المساحة الرسمية التي تكون داخل حدود اختصاصه المحلى وعليه أن يبلغ

^٥ - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

^٦ - القانون نفسه .

^٧ - قانون التعديلات المتنوعة رقم (١) لسنة ٢٠٠١ (الرسوم والغرامات) ، قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠١ .

المحلية المختصة فوراً متى ما علم بحدوث أي تعد على أي من هذه
العلامات .

عقوبات تشويهه أو ١١- كل من يشوه أو يزيل أو يصيب بضرر أو يتلف بأية طريقة أخرى
إزالة .. إلخ علامات الأرض .
أية علامة أرض أو علامة حدود أو علامة مساحة ما لم يكن مفوضاً
تفويضاً سليماً في ذلك يعاقب بالسجن لمدة يجوز أن تمتد إلى سنة
واحدة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً .

المحكمة المختصة ١٢- يجوز لأي قاضٍ نظر أية مخالفة لأحكام هذا القانون ومحاكمتها
بنظر المخالفات .
بصورة إيجازية أو غير إيجازية .

الجداول

الجدول (أ)

إعلان بالحضور لتقديم معلومات

إلى ملاك وحائزى (الساقية) الأرض رقم في قرية أو إلى فلان مالك
أعلنك بموجب أحكام المادة ٤ من قانون تحديد الأراضي ومسحها لسنة ١٩٠٥ أنه مطلوب منك
بموجب هذا الإعلان شخصياً أو بوساطة وكيلك المخول :

- (أ) لمقابلة بناحية في اليوم من وألا تغادر المكان دون إذنه ،
- (ب) أن تعين له حدود الأرض التي تملكها أو تحوزها ،
- (ج) أن تمدّه بأية معلومات قد يطلبها لغرض المساحة ،
- (د) أن تقدم له أية وثيقة تحت سلطتك أو في حيازتك تتعلق بحدود تلك الأرض .

الجدول (ب)

إعلان بالحضور للمساعدة في التحديد

إلى ملاك وحائزى أراضي بقرية أو إلى فلان من جهة أعلنك
بمقتضى السلطة الممنوحة بموجب أحكام المادة ٥ من قانون تحديد الأراضي ومسحها لسنة
١٩٠٥ أنه مطلوب منك بمقتضى هذا الإعلان أن تقوم بالآتي (على التوالي) :

- (أ) وضع أو إصلاح علامات الأراضي التي تملكها أو تحوزها قبل اليوم من
 - (ب) توضيح حدود تلك الأراضي ،
 - (ج) مقابلة في اليوم من
- على الأرض التي تملكها أو تحوزها مساعدته في تحديد هذه الأرض المذكورة .

الجدول (ج)

إعلان بصيانة علامات الحدود

إلى
أعلنك بأنه بمقتضى السلطات الممنوحة بموجب أحكام المادة ٨ من قانون تحديد الأراضي
ومسحها لسنة ١٩٠٥ بأن تكون علامات وحدود الأرض المقامة على أرضك والمحددة بظهر هذا
الإعلان تحت عهدتك ومطلوب منك بموجب هذا الإعلان الحفاظ عليها وصيانتها في حالة جيدة .